

لأسما بما هو آت :

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ١ (الديوان العام). باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٥٢٠٠٠ جنيه (اثنان وخمسون ألف جنيه) لتغطية النفقات اللازمة لمشروع صناعة السباد بالكهرباء .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

شادة ٢ - لكل وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر المنزه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢)

فأروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

محمد شجيب اللالى

لوزير الأشغال العمومية

شجيب إبراهيم

لوزير المالية والاقتصاد

شمحمد لوكى هبب المتعال

لرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

لحن فأروق لأول ملك لصر وللسودان

لعمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ، ونظرا الى حالة الضرورة ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لأسما بما هو آت :

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ قسم ١٦ (وزارة المواصلاات) فرع ٧ (مصلحة النقل الميكانيكى) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد اضافى قدره ١٣٥,٨٢٦ جنيها . (مائة وخمسة وثلاثون ألفا وثمانمائة وستة وعشرون جنيها) لزيادة تكاليف السيارات التى تقرر شراؤها بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفور الميزانية العامة .

شادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلاات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر المنزه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢)

فأروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

محمد شجيب اللالى

لوزير المالية والاقتصاد

شمحمد لوكى هبب المتعال

لوزير المواصلاات

لراف للى

لرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٢

لفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

لحن فأروق لأول ملك لصر وللسودان

لعمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور، ونظرا الى حالة الضرورة؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس

الوزراء ؛

لأسما بما هو آت :

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٢ (مصلحة الري) باب ٢ (مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٤٢٦,٤٠٠ جنيه (أربعمائة وستة وعشرون ألفا وأربعمائة جنيه) لمواجهة التجاوزات في اعتمادات هذا الباب .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

شادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ

هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر المنزه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢)

فأروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

محمد شجيب اللالى

لوزير الأشغال العمومية

شجيب إبراهيم

لوزير المالية والاقتصاد

شمحمد لوكى هبب المتعال

لرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

لحن فأروق لأول ملك لصر وللسودان

لعمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ، ونظرا الى حالة الضرورة ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس

الوزراء ؛